الحكومة المصرية في العهد الناصري

وزراء أم موظفون عموم ؟

بعدما تحدثنا عن التنظيم السياسي الواحد ، والحياة البرلمانية حان الوقت للحديث عن الحكومة المصرية في العهد الناصري . والحقيقة أنه منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو اختفت الحكومات السياسية في مصر بمعنى الحكومات التي تتكون من أحزاب ومجموعات سياسية معينة وأصبحت هذه الحكومات عبارة عن حكومة تكنوقراطية أو إدارية أو حكومة موظفين بحسب تعبير عبد الرحمن الرافعي فلم يكن للوزراء موقف سياسي يستند عادة إلى حزب أو جماعة سياسية لها فلسفة اقتصادية واجتماعية معينة ، ولم يكن لأي من الوزراء فيما عدا الذين ينتمون في السابق إلى تنظيمات أيديولوجية معينة مثل الإخوان المسلمين أو الماركسيين سوى موقف شخصي .

وحتى مواقف الوزراء الأيديولوجية كانت تدور في المحيط التنفيذي الأمر الذي جعل الحكومات التي تعاقبت على الحكم تبدو متشابهة مهما تغيرت إطاراتها ، وأصبح تغييرها واستبدالها رهناً بقدرتها أو عجزها عن تنفيذ مهامها الإدارية وحدها في غالب الأحيان التي ترسم لها من أعلى ولا يساندها برنامج سياسي معين لجماعات تنتمي إليها " [1] .

مسئولية الوزير في العهد الناصري

يقول ثروت عكاشة عن تجربته كأحد وزراء الحقبة الناصرية : " تبينت منذ أن أسندت إليَّ وزارة الثقافة والإرشاد القومي أننا نعمل في ظل نظام مركزي السلطة، وأن

([1]) د. عبد العظيم رمضان " مصر في عهد السادات " مرجع سابق ص ٣٣١ .

على كل وزير ألا يُحمِّل منصبه الوزاري أية مسئولية سياسية بل يقصر عمله على ما تتطلبه شئون وزارته ، فتلك المسئولية السياسية هي مسئولية رئيس الجمهورية الرئاسية التي مضى يؤكدها في أول اجتماع له بالمجلسين التنفيذيين لمصر وسوريا والحكومة المركزية في قصر القبة عام ١٩٥٨ حين قال: لقد اختير كل منكم لكفايته الشخصية فيما وكِّل إليه. إذ كان النظام الذي يظلَّنا يكون فيه رئيس الجمهورية منتخباً والوزراء مختارين، فأنا وحدي المسئول عن الناحية السياسية "

ومضى جمال عبد الناصر منفرداً بالسلطة وكان هذا أمراً له خطره أشفقت منه عليه فهي مسئولية يستحيل أن يضطلع بها فرد واحد مهما أوتي من مواهب وقدرات " [١] .

هكذا كانت مهمة الوزراء في الحقبة الناصرية موظفين ينفذون ما يصدر إليهم من قرارات وتعليمات من الرئيس المسئول عن سياسة الدولة وبالتالي عن سياسة كل وزارة " وإذا كانت السلطة الممنوحة للوزراء لا تتجاوز التصرف في شئون وزاراتهم فحسب فقد أطلق على مجلس الوزراء اسم المجلس التنفيذي ، لذا لم نحاول نحن الوزراء أن نناقش عبد الناصر فيما انفرد به من مسئوليات سياسية وأمنية " [٢] .

لم يكن للوزير في الحقبة الناصرية إي نشاط سياسي اختير من أجله لتولي الوزارة بل ربما كان اختياره للوزارة بسبب عدم اشتغاله بالسياسة وأن كل مؤهلاته هي موالاته للنظام ومعاداته لأعدائه ولذا صار الوزير موظف عمومي بدرجة وزير.

يقول أحمد حمروش : " إن هناك فارقاً واسعاً بين مركز السلطة المتمثل في جمال عبد الناصر وبين الذين عينوا وزراء فقد كان بعض هؤلاء ومن جاء بعدهم أبعد ما يكونون عن السياسة ووصلوهم إلى المسئولية الوزارية لم يكن عن طريق النضال السياسي وإنما عن طريق الاختيار الشخصي وبذا أصبحت تبعتهم كاملة لشخصية الزعيم " [٣] .

---

(1) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ ص ٦٥٤ .
(2) نفسه ص ٦٥٤ .
(3) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٥٠٧ .

الوزير ونظرية كبش الفداء

ويقول د. عبد الرحمن بدوي : " لقد صار منصب الوزير لأي مدني مصدراً للذل والهوان ، وهدفاً للتنكيل والتخلص من المسئولية وإخفاق سياسة الدولة . إن حدثت كارثة أو أزمة ، سارع عبد الناصر إلى إلقاء مسئولية حدوثها على الوزير الذي تقع الكارثة أو الأزمة في دائرة اختصاصه ، ورغم أن المسئول الوحيد هو عبد الناصر نفسه بسياسته الخرقاء الطائشة . وما أسرع ما تنهال وسائل الإعلام لتصب الذنوب كلها على رأس هذا الوزير المسكين . وفي غمرة هذه الحملة الظالمة ينسى عامة الناس المشكلة الأصلية ، ولا يعود أحد يتحدث عنها ، وكأن السلعة المفقودة قد عادت فغمرت الأسواق ، أو المرفق الفاسد قد صلحت أموره وعاد يؤدي مهمته ، أو الأرض التي احتلها العدو قد جلا عنها وتحررت حتى صار الشعب المصري يعيش في الأوهام ، ويتغذى بالأوهام ، ويعالج كل أموره الفاسدة بخلق المزيد من الأوهام " [1]

وفي بعض الأحيان كان يستعان ببعض الوزراء من " التكنوقراط" أي الفنيين المتخصصين في مجالات معينة يمكن أن يستفاد منهم في تلك المجالات لكن لا يسمح لهم بالتدخل في إدارة شئون الحكم فهذه قاصرة على ولي الأمر فقط .

يقول السادات : " ١٩٦٥ كانت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى مرحلة يرثى لها فعلي صبري كرئيس للوزراء لا يتخذ قراراً في أي شيء ؛ لأنه بطبعه يخشى المسئولية وربما لهذا السبب وقع اختيار عبد الناصر عليه ، فعبد الناصر بطبيعته الديكتاتورية كان يتطلب من رئيس الوزراء أن يكون مجرد مدير مكتب ينفذ أوامره وحسب ، وهكذا كان علي صبري فإذا أضفنا إلى هذا ميله الطبيعي إلى التجسس على الناس وتدبير المؤامرات والعمل في الخفاء لأدركنا سر تبرم الناس به . فماذا يمكن للبلد أن تستفيد من حكومة هذا شأن رئيسها . [2]

ولم يكن بقية رؤساء وزراء عبد الناصر السابقين واللاحقين بأحسن حالاً من على صبري إنما كلهم – إلا ما رحم ربي – يمكن تسميتهم – أيضاً – موظفين حكوميين

([1]) د. عبد الرحمن بدوي " سيرة حياتي " ج ١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ٣٦٢

([2]) أنور السادات " البحث عن الذات " مرجع سابق ص ١٦٢ ، ١٦٣.

بدرجة رئيس وزارة ، والعجيب أن عبد الناصر كان يضيق بمثل هؤلاء الموظفين المنفذين لأوامره فيترأس هو الوزارة بنفسه لمزيد من إحكام القبضة على البلد ولضمان أن كل قرار كبير أو صغير يصدر يكون بمعرفته هو !!

لكن للأمانة ابتداءً من منتصف الستينيات لم يكتف عبد الحكيم بالسيطرة الكاملة على القوات المسلحة يديرها كيف شاء بل بدأ يزحف نحو سلطة حكم البلاد التي كان عبد الناصر ينفرد بها وحده منذ حل مجلس قيادة الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٦.

يقول السادات : " استجاب عبد الناصر لمشاعر الجماهير في نهاية سنة ١٩٦٥ فعزل علي صبري من رئاسة الوزراء، وعين بدلاً منه زكريا محيي الدين، ولكن زكريا لم يمكث في منصبه إلا شهوراً قليلة إذ سرعان ما اختلف مع عبد الناصر ، ولو أن وراء هذا الاختلاف كان عبد الحكيم عامر الذي كان يكره زكريا ويُفضِّل أن يرأس الوزارة رجل من أتباعه . وقد تحقق ما أراد فعين صدقي سليمان رئيساً للوزراء بدلاً من زكريا . ولكن هذا لم يمنع عامر من استمرار زحفه على السلطة حتى أصبح كل شيء في البلد يعهد به إلى القوات المسلحة أو البوليس الحربي ، النقل العام مثلاً في حالة سيئة فيتبع للقوات المسلحة لإصلاحه ، الثروة السمكية تشرف عليها القوات المسلحة ، وفي ٦٥ عندما قيل أن هناك مؤامرة يديرها الإخوان المسلمون تولى أمرهم البوليس الحربي وشمس بدران أهم معاوني عامر، وكما اتضح بعد ذلك كان هناك تعذيب وإهانة وامتهان لكرامة الإنسان .

لا أستطيع أن أجزم بأن عبد الناصر كان على علم بما حدث ، ولكني في الوقت نفسه لا أستطيع تبرئته من المسئولية فالرئيس دائماً هو المسئول مهما كانت أخطاء معاونيه ومساعديه ومهما كانت نواياه هو . " [1]

هذا عن نظام الحكم في العهد الناصري في السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وعرفنا كيف جمع عبد الناصر السلطتين في قبضته الحديدية ، فماذا عن السلطة الثالثة وهي السلطة القضائية ؟

* * *

([1]) أنور السادات " البحث عن الذات " مرجع سابق ص ١٦٢ ، ١٦٣.